مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٢ ـ ٤١٥
ISSN: 2222-6583

آليات التصدي للهجرة غير الشرعية في القانون الدولي

Methods of Countering Illegal Immigration under the International Law

م.م أفياء ازهر هاشم
الجامعة المستنصرية /المركز العراقي لبحوث السرطان والوراثة الطبية
Asst. lecturer. Afyaa Azhr Hashim
Iraqi Center for Cancer Research and Medical Genetics/ mustansiriyah University
afyaaazhr@uomustansiriyah.edu.iq
م.د. انمار عبد الوهاب حمدان
كلية مدينة العلم الجامعة/ قسم القانون
Asst. Prof. Dr. Anmar Abdulwahhab Hamdan
Madenat Al-Elm University College
anmar.almahdawi@gmail.com
م. سعد الدين صالح عبد
رئاسة الجامعة التقنية الوسطى
Lecturer. Saaduldeen saleh abd
Presidency of the Middle Technical University
saaduldeensaleh@mtu.edu.iq

المستخلص:

تعد الهجرة غير الشرعية واحدة من اخطر الظواهر التي تهدد الامن والسلم الدولي، اذ تتجلى خطورتها في كيفية الانتقال من دولة الى اخرى وتعريض حياة الكثيرين للخطر، فهذا الانتقال يتم بطرق غير قانونية، واستخدام منافذ غير امنة، لذلك يفقد الكثيرون حياتهم اثناء هذا الانتقال والذي غالباً ما يكون سببه هو الهرب من اوضاع معينه والبحث عن مكان امن يوفر لهم ولأبناءهم حياة افضل.

لذلك نحاول في هذا البحث ان نسلط ضوء المجتمع الدولي على خطورة مثل هذه الظواهر، وان يكن قد وجدت العديد من الدراسات التي تبنت الكتابة عن هذا الموضوع، الا انه ولأهميته استقطب العديد من الدارسين والباحثين وكل منهم سلط الضوء لجزئية معينة توضح مدى خطورة هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، التعاون الدولي، منظمة الهجرة الدولية، منظمة العمل الدولية، الاتفاقيات الدولية.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٢ ـ ٤١٥
ISSN: 2222-6583

Abstract:
Illegal immigration is one of the most dangerous phenomena that threaten international peace and security, as its danger is manifested in how to move from one country to another and endanger the lives of many. Its reason is to escape from certain situations and search for a safe place that provides them and their children with a better life.

Therefore, we try in this research to shed light on the international community on the seriousness of such phenomena, although there have been many studies that have adopted writing on this subject, but it is not important to attract many scholars and researchers, and each of them sheds light on a specific part that shows the extent of the seriousness of this phenomenon.

Keywords: illegal immigration, international cooperation, the International Organization for Migration, the International Labor Organization, International Conventions.

المقدمة:

الهجرة غير الشرعية هي الرحيل من بلد إلى آخر بشكل يخرق القوانين المراعية لبلد الاستقبال، بحيث يتم دخول البلاد دون تأشيرة الدخول.

وغالباً ما نرى ان أغلب المهاجرين غير الشرعيين ينتمون إلى بلدان العالم الثالث، الـذين يحـاولون الهجرة إلى البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي ..

ويكون في بعض الاحيان السبب وراء هذا النوع من الهجرة هو رفض طلبات اللجوء المقدمة من قبل بعض الافراد.. وعند وصولهم لبلد الاستقبال يعتبر هؤلاء الأشخاص أجانب غير قانونيين.. ونظراً لما تلحقه هذه الظاهرة من اثار سلبية لدول الاستقبال شرعت معظم الدول الى وضع سياسات لمنع هـذه الظاهرة تتمثل بعضها ببنود دساتير المنظمات الدولية وبعضها الاخر في بنود الاتفاقيات الدولية..

وبزيادة الاهتمام الدولي بهذه الظاهرة سيكون من الممكن السيطرة على الاثار السلبية لكـل مـن دول الاصل ودول الاستقبال.

أهمية البحث: تتجلى اهمية هذا البحث في كونه يمتد الى ارض الواقع، اذ لا يتم البحث فيه بصورة نظرية فقط، وانما نرى ان واقع العالم اليوم يعاني من هذه الظاهرة، لما لها من اثار سلبية تؤثر علـى حياة المهاجرين، ثم اثار سلبية تمتد لتشمل المجتمع الدولي بأكمله.

أهداف البحث:

١- يهدف هذا البحث الى الوقوف على ما تعنيه الهجرة غير الشرعية.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٢ ـ ٤١٥
ISSN: 2222-6583

٢- يهدف البحث الى دراسة الاسباب التي تدفع بالافراد للهجرة بصورة غير شرعية.

٣- يسلط هذا البحث الضوء على دور اهم المنظمات الدولية في الحد من الهجرة غير الشرعية، كما ويبين دور الاتفاقيات الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

إشكالية البحث: يتفرع من هذا البحث التساؤلات الاتية:

١- هل يوجد سبب واحد يدفع الافراد للهجرة غير الشرعية؟

٢- كيف يتم تفعيل التعاون الدولي للحد من هذه الظاهرة؟

٣- هل دور المنظمات واضح وصارم في مكافحة الهجرة غير الشرعية؟

٤- الى أي مدى تؤثر الاتفاقيات الدولية في الحد من الهجرة غير الشرعية؟

منهجية البحث: اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي (الاستقرائي) في وصف ظاهرة الهجرة غير الشرعية واسبابها، كما اعتمدنا على نفس المنهج في بيان الدور الذي تؤديه المنظمات الدولية والاتفاقيات الدولية لمكافحة هذه الظاهرة.

هيكلية البحث: سنقسم هذا البحث الى ثلاث مباحث:

المبحث الاول: التعريف بالهجرة غير الشرعية وبيان اسبابها

المبحث الثاني: دور المنظمات الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

المبحث الثالث: دور الاتفاقيات الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

المبحث الاول

التعريف بالهجرة غير الشرعية وبيان أسبابها

الهجرة هي احد صور الانتقال من مكان الى اخر، تسمى الهجرة بالهجرة الشرعية متى ما كان الانتقال بطرق واساليب قانونية مشروعة، اذ ان حق الانتقال مكفول بأغلب دساتير الدول، ومنها الدستور العراقي النافذ عام ٢٠٠٥ الذي اشار في الفصل الثاني من الباب الثاني لهذا الحق " للعراقي حرية التنقل والسفر والسكن داخل العراق وخارجه" [i].

ومتى ما كانت الهجرة بأساليب وطرق غير قانونية اطلق عليها هجرة غير شرعية، لذلك سنقسم هذا المبحث الى مطلبين:

المطلب الاول: تعريف الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: اسباب الهجرة غير الشرعية

المطلب الاول

تعريف الهجرة غير الشرعية

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٢ ـ ٤١٥
ISSN: 2222-6583

لمعرفة مفهوم الهجرة غير الشرعية سنبين تعريفها لغةً واصطلاحاً:

اولاً: الهجرة غير الشرعية لغةً

ان كلمة الهجرة مشتقة من الفعل (هَجَرَ) والمراد به تباعدَ، وهاجرَ بمعنى ترك وطنه وانتقل من مكان الى غيرهِ، اذ يقال هجرهُ يهجرهُ بمعنى هجراً وهجراناً، حيث ان الهجر ضد الوصل [ii]،

كما وقد ذكرت كلمة الهجرة في ايات قرانية متعددة، كقوله تعالى " ومن يهاجرُ في سبيلِ اللهِ يجد في الارض مراغماً كثيراً وسعةً ومن يخرج من بيته مهاجراً الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله وكان الله غفوراً رحيماً" [iii].

ثانياً: الهجرة غير الشرعية اصطلاحاً

عند استعمال مصطلح الهجرة غير الشرعية فأننا نقصد بذلك دلالةً على مخالفة القوانين المعنية بالهجرة، وان استخدام الطرق غير القانونية لا تؤثر في شرعية الهجرة دينياً او ثقافياً او اجتماعياً، انما طريقة الانتقال هي وحدها من تكون غير قانونية [iv].

وبذلك يمكن القول بوجود العديد من التعاريف للهجرة غير الشرعية، نذكر منها " عبور الحدود الدولية لدخول حدود دولة اخرى دون وجود وثائق تبين موافقة او اذن الدولة المستقبلة على هذا الدخول" ، كما عرفت بأنها " الهجرة التي تتم خلافاً لما تنص عليه الانظمة القانونية المتعلقة بالهجرة في كافة دول العالم " [v].

ومنهم من عرفها بأنها "تلك الهجرة التي تتم بطريقة غير قانونية، نظراً لصعوبة السفر وتشديد اجراءات الهجرة القانونية اذ تعقدت اجراءات السفر، واصبحت الهجرة الشرعية مستحيلة" [vi].

ونجد بدورنا انه من الصعب التوصل لتعريف متفق عليه لبيان المقصود بالهجرة غير الشرعية، الا انه يمكن القول ان الهجرة غير الشرعية (كل انتقال خارج حدود الدولة الواحدة لا يتم بالطرق القانونية مهما كان السبب او الدافع الباعث لهذا الانتقال)، والمقصود بذلك ان مخالفة الاجراءات القانونية عند الانتقال من دولة الى دولة اخرى هي من تعطي هذا الوصف للظاهرة دون ان يكون للاسباب الدافعة للهجرة أي اثر يذكر على عدم شرعيتها، وللهجرة غير الشرعية صوراً متعددة منها استخدام اوراق ووثائق مزورة للانتقال من دولة الى اخرى، او اجتياز الدولة عبر منافذ غير مخصصة، او تجاوز مدة الاقامة القانونية والبقاء في الدولة المستقبلة وغيرها من الصور.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٢ ـ ٤١٥
ISSN: 2222-6583

المطلب الثاني

أسباب الهجرة غير الشرعية

تختلف الاسباب التي تدفع الافراد لمغادرة الدولة والانتقال لدولة اخرى، لذا نجد من الصعب ان نأخذ على سبيل الحصر الاسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية، الا انه يمكن القول ان اهم الاسباب الاساسية تتلخص بالاتي:-

اولاً: الاسباب السياسية والامنية للهجرة غير الشرعية

غالباً ما يكون الدافع للهجرة غير الشرعية هو الظروف السياسية والامنية السائدة في الدولة، اذ نرى ان الكثير من الدول تعيش اضطرابات امنية وظروفاً غير مستقرة بسبب الحروب ، الدولية والداخلية، وخاصةً ما تشهده الدول العربية من حروب ونزاعات كثيرة [vii].

ويمكن القول ان هناك بعض الدوافع السياسية الداخلية غير الحروب والنزاعات، تدفع الافراد للهجرة غير الشرعية مثل انعدام حرية الفكر والتعبير عن الاراء السياسية، ولعل خير مثال على ذلك هو (هجرة اكثر من مليون شخص في الصين، اذ فروا عندما تحولت الصين القديمة الى اعتناق المذهب الشيوعي، وايضاً تدفق الكثير من المهاجرين الى اوروبا الغربية وامريكا واستراليا بعد ان بدأت دول شرق اوروبا في تطبيق مبادئ النظام الشيوعي).

ثانياً: الاسباب الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية

كانت ولا زالت الاسباب الاقتصادية واحدة من اهم الاسباب التي تدفع الافراد للهجرة غير الشرعية، فكل فرد يطمح بالحصول على حياة افضل ، لذلك فالأفراد يتنقلون من مكان لاخر بحثاً عن الحياة الكريمة لهم ولأطفالهم، فزيادة نسبة الفقر تدفع بالافراد الى الانتقال من دولة الى اخرى بحثاً عن العمل وهروباً من البطالة التي نراها اليوم تمس الكثير من الافراد وخاصةً فئة الشباب منهم، الذين واجهوا نسبة عالية من البطالة برغم حصولهم على مؤهلات دراسية وعلمية تمكنهم من العمل [viii].

ويحدث في بعض الاحيان ان الفرد لا يعاني من البطالة لكن الاجور التي يتلقاها غير كافية بالمقارنة مع غلاء الاسعار لذلك يفضل الانتقال الى دولة اخرى يكون مردودها المادي افضل ليتمكن من العيش في مستوى اقتصادي افضل ، وترتبط هذه الاسباب بالاسباب الاجتماعية، اذ ان عدم القدرة على تكييف الافراد مع المستوى الاقتصادي المتدني سيشيع ظاهرة الاكتئاب نتيجة عدم القدرة على سد الرغبات والاحتياجات الفردية [ix].

ونجد ان هناك بعض الاسباب الاجتماعية الدافعة للهجرة غير الشرعية منها وجود اقارب في بلد ما يقومون بترغيب الفرد للهجرة لجعل حياتهم افضل وتحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي، كما

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٢ ـ ٤١٥
ISSN: 2222-6583

ويعد واحداً من الاسباب الاجتماعية الدافعة للهجرة هو التفكك والتباعد الاسري وسوء العلاقات الاجتماعية للفرد مع اقرانه، كما ويعد ضعف الولاء و انعدام روح المواطنة والانتماء للوطن الاصلي تجعل الافراد راغبين دوماً في ترك بلدهم واختيار بلد اخر يضمن لهم تلبية جميع رغباتهم واحتياجاتهم وتخلصهم من حالة الفقر ، ولوحظ ان بعض الجرائم والسلوك غير السوي كان السبب وراءه مستوى الفقر ، فجريمة السرقة غالباً ما يكون العوز المادي السبب فيها ، وان التخلص من هذه الاسباب الاجتماعية هو ما يدفع الفرد الى ترك بلده واختيار بلد اخر يحفظ له كرامته ويضمن له مستوى اقتصادي يمكنه من تلبية حاجاته واشباع رغباته [x].

وخلاصة القول، ان السبب الدافع للهجرة غير الشرعية يختلف من فرد لاخر، ومن حقبة زمنية لاخرى، لذلك من الخطأ القول بأمكانية حصر الاسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية والقول بوجود سبب واحد هو من يدفع الافراد بالمخاطرة بحياتهم نتيجة هذا الانتقال.

المبحث الثاني

دور المنظمات الدولية في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

تهدد الهجرة غير الشرعية سلام المجتمع الدولي، لذلك فقد وضعت سياسات للحد من هذه الظاهرة، وفي هذا البحث سنبين دور أهم المنظمات الدولية في الحد من الهجرة غير الشرعية وسنقسم هذا المبحث الى مطلبين وهي:

المطلب الاول: منظمة الهجرة الدولية

المطلب الثاني: منظمة العمل الدولية

المطلب الاول

منظمة الهجرة الدولية

منظمة الهجرة الدولية هي منظمة حكومية متخصصة أُنشأت في عام ١٩٥١ وتعنى هذه المنظمة بشؤون الهجرة والمهاجرين [xi].

قامت المنظمة بتخصيص أجهزتها لزيادة مستوى التعاون بين الدول فيما يخص مواضيع الهجرة، واكتسبت المنظمة خبرة واسعة في الحد من المهاجرين غير الشرعيين ولها دورها الفعال في مجال الهجرة من خلال الثقة الممنوحة لها من اعضاءها، ومن خلال البرامج المعدة لهذا الغرض اذ وصلت الى اكثر من ٢٧٠٠ برنامج يقوم بتنفيذها ٤٥٠ مكتب موزعة على ١٠٠ دولة مما يمكنها من تقديم المساعدة ومكافحة الهجرة غير الشرعية [xii].

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٢ ـ ٤١٥
ISSN: 2222-6583

وللمنظمة أنشطة وخدمات في مجالات متعددة، منها ما يخص الهجرة غير الشرعية، اذ تساهم في اعادة المهاجرين غير الشرعيين واعادتهم الطوعية لبلدهم الاصلي، وقد وضعت المنظمة برامج متعددة لتسهيل عودة المهاجرين غير الشرعيين لدولهم للحد من الاثار السلبية لهجرة الكفاءات ، وادارت المنظمة برامج تسهيل العودة الطوعية لملتمسي اللجوء المرفوضين وللمهاجرين غير الشرعيين [xiii].

وسنوجز أهم نشاطات المنظمة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية على النحو الاتي:

١- ملاحقة وضبط عصابات تهريب المهاجرين من خلال محاور متعددة ابرزها التقارير والمؤتمرات المنعقدة لهذا الغرض كمؤتمر (بوبلا) المنعقد في سبتمبر ٢٠١٠ في المكسيك والذي قام بتقديم المساعدة لاجهزة الدول للحد من الهجرة غير الشرعية وذلك عند اقامتها ورش العمل بصورة دورية [xiv].

٢- نشر البحوث والتوعية حول مخاطر الهجرة غير الشرعية ومخاطر الاتجار بالبشر –وللنساء على وجه الخصوص– ونبهت حول المخاطر الصحية التي ترافق المهاجرين غير الشرعيين نتيجة تواجدهم في اماكن سيئة تفتقر للمقومات الصحية، واهتمت المنظمة بوجه أخص بفيروس نقص المناعة البشرية فنشرت المنظمة بالاشتراك مع برنامج الامم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ، ورقة بعنوان " حق المهاجرين في التمتع بالصحة" [xv].

٣- حث الدول على وضع اليات وتدابير دولية ووطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ، من خلال البرامج والمؤتمرات وتعزيز التعاون الدولي لملاحقة المهاجرين غير الشرعيين والحد من هذه الظاهرة [xvi].

٤- استحداث النظم الجديدة لادارة الحدود بصورة مؤثرة وفعالة، وذلك للوصول الى حدود محكمة ومؤمنة تفرض الدول سيطرتها عليها لمنع عمليات التسلل الفردي او الجماعي بين الدول خاصة ذات الحدود المشتركة ، وفرض الرقابة الحدودية بالجوانب التقنية والتنظيمية كافة للوقاية من الهجرة غير الشرعية [xvii].

المطلب الثاني

منظمة العمل الدولية

تعد منظمة العمل الدولية واحدة من اقدم المنظمات، تأسست عام ١٩١٩ ومقرها في مدينة جنيف في سويسرا، إهتمت بالمجتمع الصناعي من حيث تحديد ساعات العمل وسياسة الاستخدام وسلامة مكان العمل [xviii].

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٢ ـ ٤١٥
ISSN: 2222-6583

وحيث ان الكثير من المهاجرين غير الشرعيين هم من العمال، لذلك فقد كان لهذه المنظمة الدور الفعال في مجال الحد من الهجرة غير الشرعية وتوفير الحماية للعمال المهاجرين اذ ان توفير الحماية لهم والاهتمام بحقوقهم سيجعلهم ماكثين في دولهم وغير راغبين بالهجرة، لذلك فقد اهتمت المنظمة بما يلي:

١- ضمت المنظمة ممثلين عن النقابات الوطنية واتحاد اصحاب العمل ، مما يعزز العدالة الاجتماعية والحقوق الانسانية المعترف بها، كما وضعت المنظمة مقاييس العمل بشكل معاهدات واتفاقيات وتوصيات من خلال وضع حدود دنيا ينبغي التحلي بها عند التعامل مع العمال.

٢- تقديم المساعدة التقنية لمنظمات العمال ولاصحاب العمل ، كما وتتعاون المنظمة مع منظمات من المجتمع المدني ليحظى العمال بحماية اكبر، كما واقترحت المنظمة اشكالاً من العلاقات الاستشارية مع المنظمات غير الحكومية [xix].

٣- عقدت المنظمة العديد من الاتفاقيات لمكافحة دخول العمال المهاجرين بصورة غير شرعية، وتجريم الاشخاص المتاجرين في ادخال العمال المهاجرين بصورة غير شرعية ، وكان لهذه الاتفاقيات الاثر الفعال في حماية حقوق العمال والحد من هجرتهم [xx].

٤- أسهمت المنظمة في رصد القوانين والممارسات المتعلقة بالعمال المهاجرين غير الشرعيين من خلال اقامة حلقات تدريبية ومؤتمرات واجتماعات للبحث عن المشاكل التي تواجه العمال ومحاولة ايجاد الحلول لها للحد من هجرتهم بصورة غير شرعية، كما وخصصت المنظمة المساعدات التقنية للدول الاعضاء لاستيعاب العمال وتوفير الحمايو لهم والحد من استغلالهم لابقاءهم في الدولة والحد من هجرتهم بصورة غير شرعية [xxi].

المبحث الثالث

دور الاتفاقيات الدولية في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

تؤدي الاتفاقيات الدولية دوراً مهماً في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتوجد العديد من الاتفاقيات الدولية والاقليمية التي تساهم في الحد من هذه الظاهرة، الا اننا في هذا البحث سنبين اهم الاتفاقيات الدولية التي تساهم في مكافحة الهجرة غير الشرعية دون التطرق للاتفاقيات الاقليمية، واهم الاتفاقيات التي سنذكرها هي:

المطلب الاول

إتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٢ ـ ٤١٥
ISSN: 2222-6583

اعتمدت هذه الاتفاقية وتم التوقيع عليها والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة (٢٥) الدورة الخامسة والخمسين المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني، وكان الغرض من وجود هذه الاتفاقية هو (تعزيز التعاون على منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها بمزيد من الفعالية) [xxii].

وقد وضعت هذه الاتفاقية تدابيرها للتصدي للهجرة غير الشرعية وذلك من خلال تعميمها التجريم على جميع حالات غسل الاموال والفساد المتصلة بنقل وتحويل الاموال بين الدول وكذلك اخفاء الطبيعة الحقيقية للممتلكات ومكانها ومصدرها [xxiii].

وتعد جريمة غسيل الاموال واحدة من المخارج لمأزق المجرمين المتنقلين بين الدول تتمثل بصعوبة التعامل مع متحصلات جرائهم وعلى وجه الخصوص تلك التي تدر اموالاً باهظة كتهريب الاسلحة وتجارة المخدرات وتهريب المهاجرين ومتحصلات الاختلاس [xxiv].

وبدورنا نرى ان وضع نصوص قانونية لمعالجة الجرائم المرتبطة بالهجرة غير الشرعية كالفساد وغسيل الاموال تعد خطوة مهمة للحد من انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

ومن الجدير بالذكر انه تم انشاء بروتوكول مكافحة تهريب المجرمين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠[xxv]، وقد احتوى على نصوص قانونية تعد بمثابة تدابير تحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثاني

الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وافراد اسرهم لعام ١٩٩٠

نشأت هذه الاتفاقية تحت اشراف الجمعية العامة للامم المتحدة بموجب القرار المرقم ٤٥/١٥٨ بتاريخ كانون الاول عام ١٩٩٠، ثم دخلت حيز التنفيذ تموز عام ٢٠٠٣، وتعد واحدة من اهم ضمانات حقوق المهاجرين بمن فيهم المهاجرين غير الشرعيين [xxvi].

أدركت هذه الاتفاقية حجم المخاطر المرافقة للهجرة غير الشرعية، لذلك كانت لها مساعي متمثلة في:

١- تسري هذه الاتفاقية على جميع مراحل هجرة العمال وافراد اسرهم ، اذ تشمل مرحلة التحضير للهجرة والعبور ومدة الاقامة [xxvii].

٢- فرضت الحماية للعمال المهاجرين وافراد اسرهم في أي وقت من دخول دول المنشأ وبقاءهم فيها [xxviii].

٣- وضع التدابير اللازمة للكشف التنقلات السرية وغير القانونية للعمال المهاجرين وافراد اسرهم وفرض الجزاءات المناسبة على من يقوم بهذه التنقلات غير القانونية او من يساعد في ادارتها

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٢ ـ ٤١٥
ISSN: 2222-6583

وتنظيمها، ومن الملاحظ ان هذه التدابير لا تتعارض مع ما تفرضه الاتفاقية من حقوق للعمال المهاجرين بذمة رب عملهم [xxix].

٤- أكدت الاتفاقية على اتخاذ الدول الاطراف تدابير ملائمة عند وجود عمال مهاجرين غير شرعيين على اقليمها وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الثنائية والجماعية مع الاخذ بعين الاعتبار ظروف دخولهم ومدة اقامتهم والاعتبارات المتصلة بظروف افراد اسرهم [xxx].

وبدورنا نرى ان الاتفاقية وان كانت قد فرضت الحماية للعمال المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين الا انها ذهبت الى عدم تسوية وضع العمال الشرعيين وغير الشرعيين غير الحائزين على الوثائق اللازمة او ممن كانوا في وضع غير قانوني ، ويعد هذا الاجراء بمثابة رادع للهجرة غير الشرعية ومن التدابير اللازمة للتصدي لهذه الظاهرة.

الخاتمة

بعد الانتهاء من البحث في موضوع (اليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في القانون الدولي) توصلنا الى النتائج والمقترحات على النحو الاتي:

اولاً: النتائج

١- تعددت تعاريف الهجرة غير الشرعية، وتوصلت الدراسة الى التعريف الاتي (كل انتقال خارج حدود الدولة الواحدة لا يتم بالطرق القانونية مهما كان السبب او الدافع الباعث لهذا الانتقال).

٢- لا يتصور وجود هجرة غير شرعية الا اذا كانت خارجية، فالهجرة غير الشرعية ينبغي ان تكون بعبور حدود الدولة والدخول الى دولة اخرى.

٣- لا يوجد سبب واحد للهجرة غير الشرعية، وانما تختلف الاسباب من شخص الى اخر، ومن الممكن ان يكون هناك اكثر من سبب لهجرة الشخص نفسه.

٤- أدت المنظمات الدولية دوراً بارزاً في مكافحة الهجرة غير الشرعية وعلى وجه الخصوص منظمة الهجرة الدولية ومنظمة العمل الدولية، اذ اقاموا المؤتمرات وتبنوا سياسات مهمة للتنسيق بين الدول لمكافحة هذه الظاهرة، كما وضعت الاتفاقيات الدولية تدابير مهمة للحد من هذه الظاهرة.

ثانياً: المقترحات

١- دعوة الدول لتبني التعاون الدولي الفعال لمكافحة الهجرة غير الشرعية عن طريق تفعيل الادارة وتنظيم الحدود وخاصة المشتركة منها بصورة افضل.

٢- ضرورة انضمام الدول للاتفاقيات الدولية الحامية لحقوق المهاجرين .

٣- ضرورة النهوض بالواقع الامني والاقتصادي للدول، اذ تعد الاسباب الامنية والاقتصادية في مقدمة الاسباب التي تدفع الافراد للهجرة غير الشرعية.

هوامش البحث:

(١) الفقرة (١) من المادة (٤٤) من دستور العراق لعام ٢٠٠٥.

(٢) ابن منظور ابو الفضل ابن مكرم، لسان العرب، الجزء الاول، دار احياء التراث العربي، بيروت، ص٣٢

(٣) سورة ال عمران، الاية (١٩٥).

(٤) احمد عبد العزيز الاصفر، الهجرة غير المشروعة الانتشار والاشكال والاساليب المتبعة، ط١، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص٩.

(٥) يحيى علي حسن الصرابي، المشروعية القانونية والابعاد الامنية للهجرة الوافدة، اطروحة دكتوراه، مقدمة الى كلية الحقوق جامعة عين شمس، ٢٠٠٩، ص٢٢.

(٦) احمد عبد العزيز الاصفر ، مصدر سابق، ص١٠.

(٧) عمرو رضا بيومي، الهجرة غير الشرعية بين القانون الدولي والتشريعات الوطنية، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧، ص٢٢.

(٨) غازي فيصل مهدي ، هجرة الكفاءات العلمية، الاسباب والحلول، بحث منشور في مجلة كلية القانون الجامعة المستنصرية، المجلد (٤)، السنة (٦)، العدد (١٥)، ٢٠١١، ص٤.

(٩) زهراء قدري منهي السهلاني، الحماية القانونية للمهاجرين بموجب القانون الدولي العام، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الحقوق جامعة النهرين، ٢٠١٥، ص٧١.

(١٠) عبد الله سعود السراني، العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم، ط١، دار حامد للنشر والتوزيع والاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص١٠٨.

(١١) ينظر الى الموقع الرسمي لمنظمة الهجرة الدولية https://www.un.org

(١٢) رامز محمد عمار، الوجيز في المنظمات الدولية، ط١، مطبعة البريستول، بلا مكان نشر، ٢٠٠٣، ص١١٢.

(١٣) تقرير الامين العام للامم المتحدة المقدم الى الجمعية العامة في الدورة السادسة والخمسون، البند ١١٣، نيويورك، ٣تموز ٢٠٠١، رقم الوثيقة a/56/167 ، ص١٧.

(١٤) محمود شريف بسيوني، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٧٠.

(١٥) تقرير الامين العام للامم المتحدة المقدم الى الجمعية العامة في الدورة السادسة والخمسون، المصدر السابق، ص١٨.

(١٦) مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مجموعة ادوات لمكافحة تهريب المهاجرين، فهم ظاهرة تهريب المهاجرين، منشور صادر من مكتب الامم المتحدة ، فيينا ، ٢٠١٣، ص٦.

(١٧) عمرو رضا بيومي، مصدر سابق، ص١٤٠.

(١٨) ينظر الى الموقع الرسمي لمنظمة العمل الدولية https://www.ilo.org

(١٩) خليل حسين، المنظمات العالمية، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت – لبنان، ٢٠١٧، ص٨٧.

(٢٠) عزت حمد الشيشيني، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، ط١، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص١٥٩.

(٢١) محمد عبد الرحمن ابراهيم السامرائي، الحماية القانونية المفقودة للعمال في الاقتصاد غير النظامي، دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه في القانون العام، مقدمة الى مجلس كلية الحقوق، جامعة تكريت، ٢٠١٧، ص٢١.

(٢٢) المادة (١) من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠

(٢٣) المادة (٦) من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠

(٢٤) ماجد عبد الحميد عمار ، مشكلة غسيل الاموال وسرية الحسابات بالبنوك في القانون المقارن والقانون العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢،ص٣٢.

(٢٥) تم اعتماد البروتوكول والتوقيع عليه ثم التصديق والانضمام بموجب قرار الامم الجمعية العامة للامم المتحدة (٢٥) الدورة الخامسة والخمسين ، بتاريخ ١٥/ تشرين الثاني لعام ٢٠٠٠ ودخل حيز النفاذ في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٤.

(٢٦) المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين، مجموعة من المواثيق الدولية والاقليمية باللاجئين وغيرهم ممن يدخلون في نطاق اهتمام المفوضية، المكتب الاقليمي بمصر، ط٢، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٥٥٤.

(٢٧) المادة (١) من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وافراد اسرهم لعام ١٩٩٠.

(٢٨) المادة (٢) من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وافراد اسرهم لعام ١٩٩٠.

(٢٩) مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ،مصدر سابق، ص٩.

(٣٠) المادة (٦٩) من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وافراد اسرهم لعام ١٩٩٠.

المصادر والمراجع

اولاً: القران الكريم

١- سورة ال عمران، الاية (١٩٥).

ثانياً: معاجم اللغة العربية

١- ابن منظور ابو الفضل ابن مكرم، لسان العرب، الجزء الاول، دار احياء التراث العربي، بيروت.

ثالثاً: الكتب القانونية

١- احمد عبد العزيز الاصفر، الهجرة غير المشروعة الانتشار والاشكال والاساليب المتبعة، ط١، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤.

٢- خليل حسين، المنظمات العالمية، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت – لبنان، ٢٠١٧

٣- رامز محمد عمار، الوجيز في المنظمات الدولية، ط١، مطبعة البريستول، بلا مكان نشر، ٢٠٠٣.

٤- عبد الله سعود السراني، العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم، ط١، دار حامد للنشر والتوزيع والاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤.

٥- عزت حمد الشيشيني، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، ط١، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤.

٦- عمرو رضا بيومي، الهجرة غير الشرعية بين القانون الدولي والتشريعات الوطنية، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧.

٧- ماجد عبد الحميد عمار ، مشكلة غسيل الاموال وسرية الحسابات بالبنوك في القانون المقارن والقانون العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.

٨- محمود شريف بسيوني، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤.

رابعاً: الاطاريح الجامعية

١- زهراء قدري منهي السهلاني، الحماية القانونية للمهاجرين بموجب القانون الدولي العام، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الحقوق جامعة النهرين، ٢٠١٥.

٢- محمد عبد الرحمن ابراهيم السامرائي، الحماية القانونية المفقودة للعمال في الاقتصاد غير النظامي، دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه في القانون العام، مقدمة الى مجلس كلية الحقوق، جامعة تكريت، ٢٠١٧.

٣- يحيى علي حسن الصرابي، المشروعية القانونية والابعاد الامنية للهجرة الوافدة، اطروحة دكتوراه، مقدمة الى كلية الحقوق جامعة عين شمس، ٢٠٠٩.

خامساً: البحوث

١- غازي فيصل مهدي ، هجرة الكفاءات العلمية، الاسباب والحلول، بحث منشور في مجلة كلية القانون الجامعة المستنصرية، المجلد (٤)، السنة (٦)، العدد (١٥)، ٢٠١١.

سادسا: الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات

١- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وافراد اسرهم لعام ١٩٩٠.

٢- اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠

٣- بروتوكول مكافحة تهريب المجرمين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠

سابعاً: الدساتير

١- دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

ثامناً: التقارير والمنشورات الدولية

١- تقرير الامين العام للامم المتحدة المقدم الى الجمعية العامة في الدورة السادسة والخمسون، البند ١١٣، نيويورك، ٣تموز ٢٠٠١، رقم الوثيقة a/56/167.

٢- مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مجموعة ادوات لمكافحة تهريب المهاجرين، فهم ظاهرة تهريب المهاجرين، منشور صادر من مكتب الامم المتحدة ، فيينا ، ٢٠١٣.

٣- المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين، مجموعة من المواثيق الدولية والاقليمية باللاجئين وغيرهم ممن يدخلون في نطاق اهتمام المفوضية، المكتب الاقليمي بمصر، ط٢، القاهرة، ٢٠٠٧.

تاسعاً: المواقع الالكترونية

١- الموقع الرسمي لمنظمة العمل الدولية https://www.ilo.org.

٢- الموقع الرسمي لمنظمة الهجرة الدولية https://www.un.org.